



محادثات حول الاتجار بالبشر والهجرة بين كوبا والولايات المتحدة تختتم في هافانا



هافانا، 09 سبتمبر/أيلول (راديو هافانا كوبا) : عقد ممثلون عن حكومتي الولايات المتحدة وكوبا في العاصمة هافانا محادثات تناولت مكافحة الاتجار بالبشر وقضايا الهجرة الغير شرعية والغش وذلك بهدف زيادة التعاون الثنائي في هذا المجال.

ووفقا لمذكرة صادرة عن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية، فان سلطات الجزيرة الكاريبية قد اعربت مجددا عن القلق اراء استمرار قانون الضبط الخاص بالكوبيين والذي تطبقه الحكومة الامريكية وبرنامج (بارول) الذي يسهل دخول الاطباء الكوبيين الذي يعملون في دول اخرى الى الاراضي الامريكية باي وسيلة، القوانين التي تمنح المواطنين من البلد الكاريبي بمعاملة تفضيلية.

واشارت مذكرة وزارة الخارجية ان سياسة واشنطن تشجع الهجرة الغير شرعية الى الولايات المتحدة من بلدان ثالثة او مباشرة من الاراضي الكوبية والتي تسهل ارتكاب الجرائم مثل التهريب والغش الهجري.

واكدت مذكرة وزارة الخارجية الكوبية ان الاجتماع جرى في جو من الاحترام والمهنية، مما اكد ان الجانبين قد اتفقا على فائدة هذا الاجتماع وعقد محادثات في المستقبل.

وجرى هذا الاجتماع بعد بضعة ايام من المقالة الافتتاحية لصحيفة نيو يورك تايمس التي اكدت ان سياسة الهجرة التي تطبقها الولايات المتحدة تجاه كوبا قد عفا عليها الزمن وغير عقلانية وتؤثر على العلاقات بين دول الجوار ويعرض للخطر حياة العديد من البشر.

واشارت الصحيفة الامريكية الى الرسالة التي بعثتها تسع حكومات من امريكا اللاتينية لوزير العلاقات الخارجية جون كيري، لوضع حد للمعاملة التفضيلية للكوبيين، ووصفت هذه المعاملة كعنصرية وذات حافز لشبكات التهريب في المنطقة.

وفي هذا الصدد، شدد صحيفة نيو يورك تايمس ان قانون الضبط الخاص بالكوبيين يسمح للمواطنين من كوبا بالوصول



الى الاراضي الامريكية باي وسيلة ويمكنهم طلب الحصول على الاقامة الدائمة بعد سنة من وصولهم والطلب للجنسية بعد ستة سنوات، في حين يتم وقف الكوبيين الذي يغادرون البلاد عبر البحر وعودتهم الى بلادهم، وهذه التدابير القائمة منذ عام 1966 تقدم جميع الامتيازات للكوبيين الذين يغادرون البلاد.

وشكا عدد من دول امريكا اللاتينية ان مثل هذه الامتيازات للكوبيين تشجع الهجرة الى الولايات المتحدة من خلال السفر الى امريكا الوسطى والجنوبية.

واعربت رسالة بعثها وزراء خارجية تسع دول من امريكا اللاتينية عن القلق للحركة الغير منتظمة للمواطنين الكوبيين، واوضحت ان هذه السياسة تعرقل الجهود المبذولة لتامين الحدود الخالية من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.